شرح القواعد المثلى

في صفات اللّه وأسمائه الحسنى

للعلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه اللّه

الدرس (١٦)

شرح الشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر حفظهما اللّه تعالى

١٤٤٢/٠٣/١٣ هـ

الدرس الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وصلنا إلى المثال الثالث عشر من الأمثلة التي أوردها الشيخ رحمة الله في ذِكر ما ادّعى فيه أهل الكلام أنّ أهل السنة أوّلوه ، قد مّر معنا أمثلة من هذا القبيل عديدة ومعها أجوبة الشيخ رحمة الله على تلك الإيرادات وهذا المثال أيضاً من هذا القبيل.

* قال-رحمه الله-: المثال الثالث عشر : قوله تعالى: **{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً }** يس٧١.

والجواب : أن يُقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يقال إنها صُرفت عنه ؟

هل يقال : إنَّ ظاهرها أنّ الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده ؟

أو يقال : إنّ ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها لم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن .

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين :

-أحدهما : أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به ألا ترى إلى قوله تعالى : **{وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ }**الشورى٣٠، وقوله: **{ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }** الروم٤١، وقوله: **{ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ }** آل عمران١٨٢ . فإن المراد ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه وإن عمله بغير يده بخلاف ما إذا قال : عملته بيدي كما في قوله تعالى: **{فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِندِ اللّهِ }**البقرة٧٩، فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد .

-الثاني: أنه لو كان المراد أنّ الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية خلقنا لهم بأيدينا أنعاماً كما قال الله تعالى في آدم : **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** ص٧٥ ؛ لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية لقوله تعالى: **{ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ }** النحل٨٩.

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعيّن أن يكون الصواب هو القول الثاني، وهو أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية بخلاف ما إذا أُضيف إلى النفس وعُدِّي بالباء إلى اليد فتنبه للفرق فإن التّنبه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم وبه يزول كثيرٌ من الإشكالات .

قال رحمه الله : المثال الثالث عشر قوله تعالى: **{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً }** هنا الأيدي في هذه الآية السياق الذي وردت فيه يختلف عن مثل قوله تعالى: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** فإذا قالوا إنّ ظاهر قوله تعالى: **{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً }** أنّ الله جلّ وعلا باشر خلق الأنعام بيده ، يقال : لا ، ليس هذا هو ظاهر هذه الآية ، ومن ادّعى أن ظاهرها مماثلاً لظاهر قوله تعالى: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** فقد أخطأ لأنّ السياق هنا يختلف عن السياق هناك من وجوه عديدة:

منها أن اليد مثنّاة في قوله تعالى: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }**، وفي الآية الأخرى التي وردت في المثال مجموعة .

الأمر الثاني أنّ الخلق أضيف إلى الله جل وعلا { **خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** }.

ثم عُدّي بالباء: **{خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}**، بينما في الآية الأخرى أضيف العمل إلى الأيد) قال: **{ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً }** ولم يقل : مما عملناه بأيدينا .

فهذه ثلاثة فروق: الفرق الأول: إنه مجموع . والفرق الثاني : أنّ العمل في المثال الآخر أضيف إلى الأيد . والفرق الثالث : التعدية بالباء.

والشيخ أكّد على ملاحظة الفروق حتى يزول الاشتباه ، وقال إنه من أنفع ما يكون من أبواب العلم.

وقوله: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** السياق هنا ظاهر أنّ الله عزّ وجل باشر خلق آدم بيده ، أمّا قوله: **{ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا }** فهذا ليس فيه أن الأنعام باشر الله عز وجل خلقها بيده . والشيخ أوضح بالأمثلة من حيث الاستعمال اللغوي أن إضافة العمل إلى الأيد يقوم مقام إضافتها إلى النفس ، مثل إذا قال: **{فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }** هذا ليس خاصاً بما عمله الإنسان بيده فقط ، وإنما كلُّ عمل عمله بيده أو بغير يده يتناوله قوله: **{فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }**. قال: **{وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }**، وقال: **{ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ }**، وقال: **{ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ }** فإنّ المراد ما كسِبه الإنسان نفسُه وما قدّمه ، يعني ليس المراد في هذه الأمثلة الأفعال التي فعلها الإنسان بيده خاصةً ، وإنما المراد أعمال الإنسان مطلقاً ، ما فعله منها بيده وما تكلّم به بلسانه وما خطا إليه بقدمه وما نظر إليه ببصره وما استمع إليه بأذنه ، كله يتناوله قوله: **{فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }** ، **{ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ }** بخلاف ما إذا قال: عملتُه بيدي، كما في قوله: **{فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ }** هنا العمل مخصوص بما قام به العبد بيده ، إذاً يوجد فرق بين السياقين ، السياق الذي هو قوله تعالى: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }**، والسياق الذي في قوله: **{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا }**.

وقد قال بعض العلماء: "إن من جعل السياقين سياقاً واحداً فهو عاقٌّ لأبيه آدم" فما وجه العقوق ؟ وجه العقوق هو التّسوية بين خلق آدم وخلق الأنعام ، شرّف الله آدم بأنه تبارك وتعالى تولّى خلقه بيده سبحانه وتعالى، فمن سوّى بين خلق آدم وخلق الأنعام وأنها كلها خُلقت بيد الله تبارك وتعالى وباشر عز وجل خلقها بيده . ثم ذكر الشيخ بعد أن بيّن هذه الأمثلة وبيّن أنّ ادعاء أن ظاهر الآية أن الأنعام خُلقت بيد الله أو باشر خلقها بيد الله ، بعد أن بيّن أنه باطل من وجهين ، الأول ذكرناه والثاني قال : "لو كان المراد أنّ الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية : خلقنا لهم بأيدينا أنعاماً . كما قال الله تعالى في آدم **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** ؛ لأن القران نزل بالبيان لا بالتعمية ".

الآن عرفنا أنه ثّمة ثلاث فروقات ، ابن القيم رحمه الله في كتابه "الصواعق المرسلة" لما ذكر هذا المثال قال : "بين الآيتين فروقات ثلاثة". وأشرتُ إليها ، فلا يُجعل دلالة السياق هنا كدلالة السياق هناك مع وجود الفروقات ، ومعرفة الفروقات بابٌ شريف من أبواب العلم تتضح به أُمور وتزول به إشكالات كما أوضح ذلك الشيخ رحمه الله ، قال وإذا ظهر بطلان قول الأوّل وهو أنّ ظاهر الآية أن الله خلق الأنعام بيده ، فإذا ظهر بطلان هذا القول الأول تعيّن أن يكون الصواب هو القول الثاني أن الله خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده ، لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها ، وهذا معروف في لغة العرب ، يضاف العمل إلى اليد والمراد صاحبه **{فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}** ، **{ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ }**.

الشيخ ذكر أمثلة على هذا ، قال" : تعيّن القول الثاني وهو أنّ ظاهر اللّفظ أنّ الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية ، بخلاف ما إذا أُضيف إلى النفس وعُدّي بالباء إلى

اليد" . يعني كما في قوله: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }** . فتنبه للفرق فإن التنبه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم وبه يزول كثير من الإشكالات".

* قال-رحمه-الله: المثال الرابع عشر : قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ }** الفتح١٠.

والجواب : أن يقال : هذه الآية تضمنت جملتين :

-الجملة الأولى : قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ }** وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها وهي صريحة في أنّ الصّحابة رضي الله عنهم كانوا يبايعون النبي صلى الله عليه وسلم نفسه كما في قوله تعالى: **{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ }** الفتح١٨.

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: { **إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ** } أنّهم يبايعون الله نفسه ولا أن يدّعى أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية والواقع واستحالته في حق الله تعالى .

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم مبايعة له لأنه رسوله وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله لأنه رسوله المبلّغ عنه كما أنَّ طاعة الرسول طاعةٌ لمن أرسله لقوله تعالى: **{مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ }**النساء٨٠.

وفي إضافة مبايعتهم الرّسول صلّى الله عليه وسلّم إلى الله تعالى من تشريف النبي صلى الله عليه وسلم وتأييده وتوكيد هذه المبايعة وعظمها ورفع شأن المبايعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد .

-الجملة الثانية : قوله تعالى : { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** } وهذه أيضاً على ظاهرها وحقيقتها فإنَّ يد الله فوق أيدي المبايعين لأنَّ يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه فكانت يده فوق أيديهم . وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم مبايعة لله عزّ وجل ولا يلزم منها أن تكون يد الله جلّ وعلا مباشرة لأيديهم ألا ترى أنه يقال : السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنّا . فيد الله عزّ وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صلى الله عليه وسلم مع مباينته تعالى لخلقه وعلوه عليهم .

ولا يمكن لأحد أن يفهم أنّ المراد بقوله: { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** } يد النبيّ صلى الله عليه وسلم ولا أن يدعى أن ذلك ظاهر اللفظ لأنّ الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه ووصفها بأنها فوق أيديهم . ويد النبي صلى الله عليه وسلم عند مبايعته الصّحابة لم تكن فوق أيديهم بل كان يبسطها إليهم فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم .

ذكر الشيخ رحمه الله هذا المثال في قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ }** هذه الآية أَوردوا عليها إشكالين : إشكال في قوله: **{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ}**. والإشكال الثاني في قوله: { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** .}.

وقد أفرد الشيخ رحمه الله كلَّ إشكال من هذين الإشكالين بجواب. أمّا قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ }** يقول هؤلاء: ظاهر السّياق ودلاله للفظ هنا أنّ المبايعة ومباشرة هذا الفعل كان من المؤمنين لله مباشرة ، هذا ظاهر اللفظ ، والحقيقة والواقع أنهم بايعوا الرسول صلى الله عليه وسلّم ، والنتيجة من هذا أن ظاهر اللفظ يحتاج إلى صرف ، واللّفظ ليس على ظاهره وهذا مأخذ هؤلاء من هذه الآية ، مأخذهم من هذه الآية أنّ ظاهر اللّفظ يحتاج إلى صرف وأن أهل السنة لم يؤمنوا بهذا الصرف على ظاهره بل يثبتون المبايعة من المؤمنين للرسول صلى الله عليه و سلم، وبيّن الشيخ رحمه الله أنّه ليس ظاهر اللفظ أن

المبايعة كانت من المؤمنين لله مباشرة وإنما بايعوا الرسول صلى الله عليه و سلم، تكلموا بالمبايعة بألسنتهم وصافحوا الرسول صلى الله عليه و سلم بأيديهم وبايعوه ، وقد وصف الله عزّ وجل مبايعتهم للرسول صلى الله عليه وسلم بأنها مبايعةٌ له، لماذا؟ لأنّ من بايعوه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ومبايعة صلى الله عليه وسلم هي مبايعة لمرسلِه، كما أنّ طاعة الرسول طاعةٌ للمُرسِل وكما أن معصية الرسول معصية للمُرسِل.

ولهذا وصف الله عزّ وجلّ المبايعة بذلك قال: { **إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ**} لا أن فعل المبايعة كان منهم لله ، هم بايعوا الرسول عليه الصّلاة والسلام ومبايعة الرسول عليه الصلاة والسلام هي مبايعة لله؛ لأنهم يبايعونه على طاعة الله وعلى إخلاص الدّين له وعن البعد عمّا حرَّم جلّ وعلا ، فهذا هو ظاهر اللّفظ , وأمّا الإشكال الثاني في الآية ففي قوله: { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** }، ويدّعي هؤلاء أن ظاهر اللفظ يلزم منه أن تكون يد الله فوق أيديهم مُلامسةً لها ، وهذا تَحكُّم في النص وادّعاء لا تقتضيه اللّغة ، وهو يخالف ما يعهده الناس في واقعهم من استعمالٍ لهذه الألفاظ ، ولا يلزم من قولنا السماء فوقنا أو السحاب فوقنا أو نحو ذلك الملامسة ، قد يكون الذي فوقك بينك وبينه مَفَاوِزْ ومسافات شاسعة . وعلى كلٍّ الآية على ظاهرها { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** }، الله عز وجل مستوٍ على عرشه عليٌّ على خلقه وهو بذاته وصفاته فوق مخلوقاته بائنٌ عنهم مستوٍ على عرشه استواء يلق بجلاله وكماله ، وقوله) يد الله فوق أيديهم (هي على حقيقتها وعلى ظاهرها وهو سبحانه وتعالى فوق عرشه. والآية على ظاهرها) يد الله فوق أيديهم (وسبق الجواب عما أوردوه على قول النبي صلى الله عليه و سلم: ((**إنّ قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن**))، وأوضح الشيخ هناك وأوضح أهل العلم أن البينيّة لا تقتضي المماسَّة كما يدعي هؤلاء ، وكذلك الفوقيّة لا تقتضي ذلك فـ(بين أصبعين) على ظاهره وما يدعونه لازماً ليس بلازم وكذلك قوله { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** } على ظاهرها وما يدّعونه لازما على هذا السياق ليس بلازم .

قال رحمه الله "ولا يمكن لا أحد أن يفهم أن المراد بقوله { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** } يد النبي صلى الله عليه و سلم، ولا أن يدّعي ذلك ظاهر اللفظ؛ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه ، ".

ثم قال: "ولا يمكن لا أحد أن يفهم أنّ المراد بقوله: { **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** } يد النبي صلى الله عليه و سلم ولا أن يدّعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه ووصفها بأنها فوق أيديهم . ويد النبي صلى الله عليه و سلم عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم بل كان يبسطها إليهم فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم ، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم" .

طبعاً قبل ذلك بيّن ما أشرتُ إليه وهو أنه لا يلزم من ظاهر اللفظ الملامسة أو المماسّة ونحو ذلك.

* قال-رحمه الله-: المثال الخامس عشر :

قوله تعالى في الحديث القدسي: ((**يابن آدم مرضت فلم تعدني**)). الحديث .

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من كتاب البر والصلة والآداب رقم (٤٣) ص (١٩٩٠) ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**إنَّ الله تعالى يقول يوم القيامة: يابن آدم مرضت فلم تعدني قال : يارب كيف أعودك وأنت ربُّ العالمين؟!. قال: أما علمت أنّ عبدي فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده. يابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني قال: يا ربّ وكيف أطعمك وأنت ربّ العلمين؟! قال : أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنّك لو أطعمته لوجدت ذلك**

عندي. يابن آدم، استسقيتك فلم تسقني قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟! قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه أما لو أنّك لو سقيته وجدت ذلك عندي)) .

والجواب : أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به فقوله تعالى: (مرضت واستطعمتك واستسقيتك) بيّنه الله تعالى بنفسه حيث قال: (أما علمت أن عبدي فلاناً مرض وأنه استطعمك عبدي فلان. واستسقاك عبدي فلان) وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله والذي فسره بذلك هو المتكلِّم به وهو أعلم بمراده فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء المضاف إليه بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره لأن ذلك تفسير المتكلم به فهو كما لو تكلم بهذا ابتداء , وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث كقوله تعالى: **{مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا }**البقرة: ٢٤٥.

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرِّفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنما يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون . إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله – كما زعموا – لبيّنه الله ورسوله كما في هذا الحديث . ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة وهذا من أكبر المحال .

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبراساً لغيرها وإلا القاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .

وقد تقدم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات والحمد لله رب العالمين.

هذا المثال الخامس عشر و الأخير وهو عن قول الرّب جل وعلا في الحديث القدسي: ((**يا ابن آدم مرضت فلم تعدني**)) وفي بقية الحديث قال: ((**استطعمتك فلم تطعمني**)) (مرضت) ، (استطعمتك)،وجاء في بعض الروايات (جعت فلم تطعمني) فأضاف إلى نفسه هذه الأشياء ، وادّعى هؤلاء أن ظاهر اللفظ أنّ الذي مرض وجاع ...إلخ هو رب العالمين، وأن هذا يحتاج إلى صرفٍ عن ظاهره وجعلوا الإضافة هنا نظير الإضافة في مثل آيات الصفات الكثيرة التي يضيف الرَّب فيها إلى نفسه نعوت جلاله وصفات كماله تبارك وتعالى واللائقة به ، والإضافة هنا جعلوها من هذا القبيل ، وظاهر اللفظ في قوله: (مرضت) و(جعت) ظاهره لا يلق بالله ، وكلٌّ يعلم أنه ليس وصفاً للرب العظيم ، فإنه سبحانه منزَّه عن الجوع وعن الطعام ، وهذه إنما من صفات المخلوقين المحتاجين ، الذي يطعم الواحد منهم ويجوع ويعرق ويمرض ويسقم ، هذه صفات المخلوقين ، والله جل وعلا منزَّه عن هذه النقائص وموصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال اللائقة بجلاله سبحانه. لكن لما كان قد يرد شيء من الإشكال على بعض الناس وقد يخطئون الفهم فُسِّر الحديث وجاء مفسَّراً : (جاع عبدي فلان فلم تطعمه)، (مرض عبدي فلان فلم تعده) ...الخ.

ولهذا الشيخ أشار إلى فائدة عظيمة وجليلة القدر ، وأوصيك أن تعضّ عليها بناجذيك لأهميتها ومكانتها وهي قوله رحمه الله بعد أن أجاب على الإيراد قال: "وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرِّفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله ولا من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم." الحديث حجة دامغة عليهم. لأنه لو كان الظاهر لا

يليق لبُيّن ، ما يُترك الظاهر الذي لا يليق على ظاهره فيلتبس الأمر على الناس ويقعون في إشكالات . ولاحظ هنا الحديث قد يَفهم منه بعض الناس أن الإضافة في قوله: (مرضت)، و(جعت) وصف، قد يفهم بعض الناس أنها وصف لرب العالمين ، فلما كان هذا الفهم قد يرد على بعض الأذهان جاء الجواب (مرض عبدي فلان) (جاع عبدي فلان) فمن فوائد الحديث: الرد على كل مُبطِل يتأوّل آيات الصفات وأحاديث الصفات بحجّة أن ظاهرها لا يليق بالله . فلو كان فعلاً أن الظاهر لا يلق بالله لما تُرِك الأمر في النصوص متلبساً ومشتبهاً وغير مبيَّن مع أن كتاب الله تبيان ، والسنة تبيان .

فلو كانت هذه الظواهر التي فيها إثبات الصفات لا تليق بالله لبُيّن، لو كان ظاهر قوله: **{غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ}** لا يليق بالله، يعني وصف الغضب، أو ظاهر قوله: **{بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}** لا يليق بالله لجاء مبيَّناً كما جاء مبيَّناً في هذا الحديث (مرضت) و(جعت) هذا لا يليق بالله ، ليس وصفاً له لكنه سبحانه وتعالى بيَّن في الحديث القدسي ذلك قال: (جاع عبدي)، (مرض عبدي) فلو كان قوله: **{غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ}** لا يليق به كما أن قوله (جعت) أو (مرضت) لا يليق به لبُيّن كما بُيّن ، و إلا فما الفرق بين هذا الذي بُيّن وذلك الذي لم يُبيَّن ؟ وادعاء أن الجميع ظاهره لا يليق بالله يكون فيه طعن في القرآن و السنة أنه لم يبيَّن الحق فيها والمعتقَد الصواب ، ولم يُزلْ الغبش عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم والتّلبيس والتعمية إلا هؤلاء ، هذا مؤدّى وحقيقة قولهم، الشاهد لو كان في هذه النصوص ما يقتضي الصرف عن الظاهر لجاءت القرينة ،وهنا قرينة لفظية واضحة جاءت في السياق صرفت قوله (مرضت)و(جعت) عن الظاهر الذي قد يتبادر إلى بعض الأذهان وبُيّن أن الذي مرض العبد وأن الرَّب سبحانه وتعالى أضاف ذلك لنفسه تشريفاً وتعلية لهذا الأمر وتعظيماً لهذا المكان وأن موقعه عن الرب عظيم ، قال : "وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يحرّفونها بشبهة باطلة هم فيها متناقضون مضطربون ، إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبيّنه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه و سلم ، ولو كان ظاهرها ممتنعاً عن الله كما زعموا لبينه الله ورسوله كما في هذا الحديث ، ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنِعاً على الله لكن في الكتاب والسنة من وصفه الله تعالى بما يمتنع عليه مالا يحصى إلا بكلفة وهذا من أكبر المحال . "هنا انتهى الشيخ من ذكر الأمثلة وتجدون أمثلة كثيرة ذكرها العلامة ابن القيم رحمة الله في كتابه "الصواعق المرسلة " في إجابات مطوّلة وموسّعة وردود ومناقشات واسعة لإيرادات هؤلاء والإجابة عن شبههم على وجه التفصيل ، وسلك ابن القيم هذه الطريقة يقول" :المثال الأول ، المثال الثاني ، المثال الثالث" ، و أظنه ذكر إلى قرابة العشرين مثالاً ، وأجاب عنها إجابات موسّعة جداً وفيها من نفائس العلم ودقيق المناقشة وتحقيق القول في هذه المسائل بما لا تكاد تجده في مكان آخر . انتهي الشيخ الآن من الأمثلة ودخل بخاتمة لهذا الكتاب.

قال رحمه الله :" الرد على الأشاعرة و من اغتر بهم

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل لأكثر الصفات فكيف يكون مذهبهم باطلاً وقد قيل إنهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين ؟

وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟ وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابة ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ؟ قلنا : الجواب عن السؤال الأول : أننا لا نسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين فإن هذه دعوى تحتاج الى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق . ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر . ثم نقول : إن إجماع المسلمين قديماً

ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمّة وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل . وهم خير القرون بنص الرسول صلى الله عليه وسلم وإجماعهم حجة ملزمة لأنه مقتضى الكتاب والسنة وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات .

والجواب عن السؤال الثاني : أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ونزلوا منزلتها وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة قال الله تعالى: {**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ** } السجدة : ٢٤، وقال عن إبراهيم: {**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** }.

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه ، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة :

المرحلة الأولى – مرحلة الاعتزال : اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاماً يقرِّره ويناظر عليه ثم رجع عنه وصرّح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم .

المرحلة الثانية : مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاّب قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٧١) من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوى لابن قاسم : (والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقليه ظنوها صحيحة وهي فاسدة)أ هـ .

المرحلة الثالثة : مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرره في كتابه : (الإبانة عن أصول الديانة) وهو من آخر كتبه أو آخرها .

قال في مقدمته : (جاءنا – يعني النبي صلى الله عليه وسلم – بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد جمع فيه علم الأولين وأكمل به الفرائض والدين فهو صراط الله المستقيم وحبله المتين من تمسك به نجا ومن نجا ومن خالفه ضل وغوى وفي الجهل تردّى وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال عز وجل: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**} الحشر : ٧ إلى أن قال: " فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كما أمرهم بالعمل بكتابه، فنبذ كثير ممن غلبت شقوته واستحوذ عليهم الشيطان سنن نبي الله صلى الله عليه وسلم وراء ظهورهم وعدلوا إلى أسلاف لهم قلّدوهم بدينهم ودانوا بديانتهم وأبطلوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفضوها وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين " .

ثم ذكر رحمه الله أصولاً من أصول المبتدعة وأشار إلى بطلانها ثم قال :

" فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي تدينون . قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا صلى الله عليه وسلم وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضّر الله

وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مُجانبون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات ومسائل الصفات ومسائل في القدر والشفاعة وبعض السمعيات وقرر ذلك بالأدلة النّقلية والعقلية .

والمتأخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت :

حيٌّ عليمٌ قديرٌ والكلام له إرادة وكذاك السمع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها .

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص (٣٥٩) من المجلد السادس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال : "ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة"، وقال قبل ذلك ص (٣١٠): "وأما الأشعرية فعكس هؤلاء وقولهم يستلزم التعطيل وأنه لا داخل العالم ولا خارجه وكلامه معنى واحد ومعنى آية الكرسي وآية الدين والتوراة والإنجيل واحد وهذا معلوم الفساد بالضرورة) أ هـ .

وقال تلميذه ابن القيم في النونية ص (٣١٢) من شرح الهراس ط الإمام :

واعلم بأن طريقهم عكس الـ طريق المستقيم لمن له عينان

إلى أن قال :

فاعجب لعميان البصائر أبصروا كون المقلد صاحب البرهان

ورأوه بالتقليد أولى من سوا هـ بغير ما بصر ولا برهان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا معناهما عجباً لذي الحرمان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان ص (٣١٩) ج٢ على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف: "اعلم أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث وقالوا يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً قال : ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به جلّ وعلا . والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيل له: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ }** النحل : ٤٤ لم يبيّن حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من يُعتدّ به من العلماء على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقِّه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه وأحرى في العقائد لاسيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق والنبي صلى الله عليه وسلم كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه، وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة سبحانك هذا بهتان عظيم ! ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله جل وعلا ورسوله صلى الله عليه وسلم .

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث . قال : (وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ لا والله لا ينكر ذلك إلا مكابر والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه إنما جرّ إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جلّ وعلا وعدم الإيمان بها مع أنه جلّ وعلا هو الذي وصف بها نفسه فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعطلاً ثانياً فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي معظماً لله كما ينبغي طاهراً من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: {**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرِ**} الشورى : ١١ " اهـ كلامه رحمه الله .

والأشعري أبو الحسن رحمه الله كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل . ومذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في الإبانة . وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيراً وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه)).

***

هذا الجواب على السؤال الثاني . يقال كيف يقال إن مذهب الأشاعرة خطأ وإمامهم فيه أبو الحسن؟ يقررون في هذا المقام من مكانة أبي الحسن وفضله ونبله وحرصه على الخير كما هو معلوم ، والجواب على ذلك ما أشار إليه الشيخ رحمه الله إلا أن هؤلاء في الحقيقة لم يتّبعوا أبا الحسن نفسه ، لأن أبا الحسن رحمه الله من يقرأ سيرته يجد أن الرجل حريص على تحري الحق وأيضاً شجاع في قبول الحق والصدع به مهما تطلَّب الأمر منه ، ومن أدلّ ما يكون على ذلك أنه رضع منذ طفولته الاعتزال ونشأ عليه وترعرع معتزلياً إلى أن بلغ الأربعين سنة ، لأنه نشأ في كنف أبي علي الجُبَّائي من رؤوس المعتزلة وكبارهم وتربى عنده وتعلّم على يديه ورعاه و اعتنى به ، حتى بلغ أربعين سنة وهو على الاعتزال ، وتأمّل هذا. رجل نشأ هذه النشأة ثم لما تبيَّن له خطأ المعتزلة جاء إلى المسجد وبكل شجاعة وقف أمام الناس وألقى عليهم كلمة ردّ فيها على المعتزلة وبيّن فيها خطأهم ، ثم نزع ثوبه الذي على جسده وألقاه وقال: " أشهدكم أني من اليوم خرجت من الاعتزال كما خرجت من ثوبي هذا". فهذه شجاعة في الحق وقوّة في القبول وعدم مبالاة بكلام أشياخه ممن غذَّوه الاعتزال ونشَّؤه عليه ثم أصبح غُصَّةً في حلوقهم، يردّ عليهم ويناقشهم ويُبطِل حججهم، وله كتب واسعة في الرد على هؤلاء، ولكنه لما خرج من الاعتزال تأثّر بعقيدة ابن كلاب الذي هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وابن كلاب إن صحة العبارة "صاده بالكَلْبَتين" ، يقال إنه سمي ابن كلاب لأنه قويّ في الحجة وقويّ العارضة ويُشبِّهونه بالكلبتين التي يُمسك بها السمسار، فيقال إنما سمي ابن كلاب لأنه قوي في الحجة ، فلما خرج أبو الحسن من ورطة الاعتزال دخل في ورطة الكلابية وتأثر بأبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب تأثر به هو وأبو منصور الماتريدي ، الذي تُنسب إليه الماتردية؛ ولهذا يوجد تطابق في المذهب بين الأشعرية و الماتريدية ، ولا يختلفون إلا في مسائل تُعدّ على الأصابع أو تزيد قليلا ، اثنى عشر مسألة التي فيها خلاف و إلا الباقي متطابقة ، والتطابق سببه وحدة المصدر ، كلاهما أخذ عن ابن كلاب

، أبو منصور الماتريدي وأبو حسن الأشعري ، وهذه المرحلة هي محاولة الجمع بين الأدلة وبين طريقة المتكلمين ، لكنها جاءت بعقيدة خاطئة ، عقيدة باطلة، التي عليها الأشعرية وعليها الكلابية وعليها أيضاً الماتريدية ليست عقيدة أهل السنة والجماعة ، و الأشاعرة يتّبعون أبا الحسن الأشعري في هذه المرحلة (المرحلة الثانية) .

ثم منَّ الله عليه في آخر حياته بالرجوع إلى عقيدة أهل السنة. وقد نص غير واحد من أهل العلم أن مراحل أبي الحسن الأشعري ثلاثة ، الاعتزال و الكلابية ومرحلة أهل السنة والجماعة ، مع أنّ البعض قد لايُسلِّم ذلك ، يقول إنما هما مرحلتان الاعتزال و الكلابية لكن من يطالع كتبه مثل "الإبانة " و "رسالة إلى أهل الثَّغر" وأيضاً "مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين" تجد أن فيه انتقالا وتحولا عن المرحلة الثانية والرجل بحّاث عن الحق ، و مثله ليس بغريب عليه أن ينتقل إلى المرحلة التي عليها أهل السنة والجماعة ، ولا يعني انتقاله إلى مرحلة أهل السنة والجماعة سلامة كتبه تماماً في هذه المرحلة لأن رجل نشأ على الاعتزال هذه المدة ثم دخل في الكلابية ثم انتقل إلى مرحلة أهل السنة لا يلزم من ذلك أن تكون أقواله في هذه المرحلة سليمة سلامة من نشأ على السنة وترعرع عليها ، ولهذا كتبة الأخيرة " الإبانة" و " والرسالة إلى أهل الثَّغر" و" مقالات الإسلاميين" لا تخلو من مواضع فيها بعض المخالفات ، لكنه في الجملة رجع ، لاحظ قوله الذي نقله عنه الشيخ: (وبكل ما يقول به الإمام المبجَّل إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل نقول وهو الشيخ الفاضل والرئيس الكامل) ويثني عليه ثناءً طويلاً ويقول : "بكل ما يقول به نقول" في كتابه "مقالات الإسلاميين" لما ذكر مقالات الفِرَق وبيَّن بطلانها ، أورد سؤالاً: بما تقول إذا كنت ترد هذا كله ؟ قال : أقول بما يقول به أهل الحديث وأيضاً ذكر الإمام أحمد وأثنى عليه وأثنى على عقيدته ، فهذا رجوع إلى عقيدة أهل السنة ، وإذا كان ثَمَّ بعض المخالفات لا تشكل على ذلك ، لكنه رجع في الجملة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة. وممن نص على رجوعه ابن كثير رحمه الله في كتابه " طبقات الشافعية " ذكر أنها مراحل ثلاثة: الاعتزال، والكلابية، ومرحلة أهل السنة والجماعة ، فالشيخ رحمه الله تكلم عن هذه المراحل الثلاثة ثم في نهاية الكلام أشار إشارة لطيفة جداً ، قال فيما يتعلق بهؤلاء: "وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيراً و هو التزام مذهب أهل الحديث " هذا فيما يتعلق بالأشاعرة الذين يقولون : نحن أتباع أبي الحسن ، إذا كانوا أتباعه فليتبعوه في المرحلة الأخيرة ، لا يكونون أتباعه فيما تاب منه . هم الآن أتباعٌ له فيما تاب منه هو ورجع عنه ، فإذا كانوا يرون أنهم أتباعه فليكونوا أتباعه في الذي صار عليه آخراً لا في الذي تاب منه وردّ في كتبه عليه ، من الأشاعرة الذين يقولون نحن أتباع أبي الحسن الأشعري من يقول: إن الله في كل مكان.

وأبو الحسن الأشعريّ في كتابة " الإبانة " يرد بقوة صارمة جداً على من يقول : إن الله في كل مكان ، وتعجب غاية العجب أنهم يقولون : نحن أشاعرة ونحن أتباع أبي الحسن وهو يرد على من يقول هذه المقالة ، حتى إنه يقول: تعالى الله عمّا يقول هؤلاء الظالمون علواً كبيراً ، ويقول : لازم ذلك أن يكون الله في الحشوش وفي الأماكن القذرة ويرد عليهم رداً من أقوى ما يكون ثم يقولون بهذة العقيدة وفي الوقت نفسه يقولون نحن أتباع له ، فلو كانوا أتباعاً له! يكونون أتباعاً له ليس في ما تاب منه، وإنما يكونون أتباعاً له فيما صار إليه آخراً وهو ما عليه أهل السنة والجماعة وقد قرره في كتب ثلاثة : " مقالات الإسلاميين "، و"الإبانه"، "و"رسالة إلى أهل الثغر " أشار الشيخ إلى أن متأخريّ الأشاعرة في الصفات سلكوا مسلك التأويل وأنهم يردون الصفات ولا يثبتون منها إلا سبع التي في البيت :

حيٌّ عليمٌ قديرٌ والكلام له إرادة وكذاك السمع والبصر

هذه الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة لكن يقول الشيخ " على خلاف بينهم وبين أهل السنة على كيفية إثباتها " في الحقيقة هؤلاء يختلفون مع أهل السنة في هذه الصفات من جهتين ، من جهة كيفية الإثبات ومن جهة طريقة الإثبات ، أما طريقة الإثبات فهم يثبتونها بالعقل المجرد ، ولا عبرة بالنصوص عندهم ، وإنما هذه صفات دل عليها العقل. فهذا في طريقة الإثبات.

أما في حقيقة الإثبات فإن من يتأمّل إثباتهم في هذه الصفات ليس كإثبات أهل السنة ، من ضمن هذه الصفات " الكلام " فهل إثبات الأشاعرة للكلام كإثبات أهل السنة؟ أبداً. الأشاعرة يقسِّمون الكلام إلى قسمين: لفظي ونفسي . ويقولون هذا الكلام اللفظي المكتوب في المصاحف المقروء بالألسن المحفوظ في الصدور ليس كلام الله وإنما عبارة عنه. وكلام الله هو معنى قائم بنفسه ، هذا لا يقوله أهل السنة ، بل هذا هو قول الجهمية ، يعني مأداه مؤدّى قول الجهمية ، وهو إنكار أن يكون القرآن كلام الله تبارك وتعالى. فإذاً هم يختلفون عن أهل السنة في طريقة الإثبات وحقيقة الإثبات ، ثم نقل الشيخ نقلاً عظيماً جداً عن الشيخ الأمين الشنقيطي صاحب "أضواء البيان" في بيان حال هؤلاء مع النصوص وأن حالهم معها راجع إلى الشّبهة أو العلّة التي قامت في نفوسهم وهي توهّم التشبيه في نصوص الشرع ، كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه و سلم. فلما قامت فيهم هذه العلة وتمكنت منهم هذه الشبهة هجموا على النصوص تحريفاً وصرفاً لها عن ظاهرها وتعطيلاً لها عن مقصودها ومرادها. وهو نص عظيم جداً في تجلية حقيقة هؤلاء والرد عليهم . والوقوف هنا قد يطول ولكن نأخذ الجواب الثالث .

* قال-رحمه الله-: والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال وإنما يوزن الرجال بالحق . هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته فقد يكون الرجل ديّناً وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضّعف ، أو يكون قد نشأ على طريق معيّن أو مذهب معيّن لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك .

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجلّ وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة .

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة .

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف .

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعريّ قدم صدق في الإسلام والذّب عنه والعناية بكتاب الله وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطأوا فيه ولا قبول قولهم في كل ما قالوه ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق .

ولا ننكر أيضاً أن لبعض قصداً حسناً فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه ولكن لا يكفي لقبول حسن قصد قائله بل لابد أن يكون موافقاً لشريعة الله عز وجل فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً من كان لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)**.

ثم إن كان قائله معروفاً بالنّصيحة والصِّدق في طلب الحق اعتذر عنه في هذه المخالفة وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

***

هذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله في جواب السؤال الثالث وهو قولهم : كيف يقال إن ما عليه الأشاعرة خطأ وعلى هذا مذهب فلان وفلان وفلان ويذكرون كثيرين من المشهورين بالعلم والفضل بأنهم على هذا المذهب ، فأجاب الشيخ عن هذا بجوابين :

• الأول أن الحق لا يوزن بالرجال ولكن اعرف الحق تعرف أهله . فليس الذي يقاس به الحق الرّجال ، إنما الرجال يقاسون بالحق من كان موافقاً منهم للحق فهو مُحق ، ومن لم يكن موافقاً له فهو على خطأ ، فالمقياس موافقة الحق لا أنّ الحق يقاس برجال ، هذا الجواب الأول .

• الجواب الثاني : إذا كانت القضية قضية ذِكْر أسماء فأهل السنة بمقابل هذا يذكرون أسماء الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة الأربعة والسلف الأولين ، كلهم لم يكونوا على هذه الطريقة . يعني طريقة أبي حسن الأشعري طريقة نشأت بنشأة المتكلمين ، قبل ذلك لم تكن موجودة. فإذا كان المقياس بالرجال فيقال : هؤلاء رجال الصحابة ورجال التابعين وأتباعهم وأئمة العلم لم يكونوا على ذلك ولم يكونوا على هذا المسلك . فهذان جوابان:

• الأول : أنّ الحق لا يقاس بالرجال .

• والثاني: إذا ذُكر رجال فيوجد من يقابلهم ومن هو خيراً منهم وأفضل منهم . إن ذكروا فلان وفلان وفلان ذكرنا من أئمة السلف وخيار القرون من هو خير منهم بل لا يُقارن بهم لا علماً و لا فضلاً . فهذا يبيّن خطأ هؤلاء.

• ثم ذكر الشيخ رحمة الله كلاماً فيه من العدل والإنصاف وحسن البيان ما يدل على ورع أهل السنة وإنصافهم وعدم مجازفتهم ومعرفتهم لأهل الفضل فضله لكن الحق يبقى معروفاً بدليله وبرهانه من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه و سلم لا أن يُجعل فضل الرجال أو جهودهم مقياساً للحق لا يُعرف الحق إلا به ، فالشيخ يذكر أنّا لا ننكر كذا و لا ننكر كذا لكن هذا لا يعني أن يكون من ذُكِر فيه هذا العصمة أو السلامة أو أن يقول كل ما يقول به هو حق ، فنحن لا ننكر هذه الأشياء لكن الحق لا يقاس إلا بالدليل الواضح والبرهان الساطع من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه و سلم ، وأيضاً إنصافاً قد يكون كثير من هؤلاء أخطأ عن حُسن قصد وتحرى الحق وأراده وطلبه لكن زلّت قدم فلا تَجعل زلة القدم هي الحق لأن الذي قال بها فلان ، نعم قد يكون تحرى الحق وحرص عليه و اجتهد في طلبه ولكن قدمه زلّت فلا يجعل هذا الذي زلت به قدمه هو الحق لأنه هو الذي قال به ، هذا غير صحيح .

_حكم أهل التأويل :

* فإن قال قائل : هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم ؟ قلنا : الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة فيجب التثبت فيه غاية التثبت فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه .

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي . ولا يجوز التساهل في تكفير أو تفسيقه لأن في ذلك محذورين عظيمين :

-أحدهما : افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

-الثاني : الوقوع فيما نبزه به أخاه إن كان سالماً منه ففي صحيح مسلم من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما**). وفي رواية: (**إن كان كما قال وإلا رجعت عليه**)، وفيه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : (**ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه**) .

* وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين :

-أحدهما : دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق .

-الثاني : انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع .

ومن أهم الشروط : أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافراً أو فاسقاً لقوله تعالى: **{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}** النساء : ١١٥، وقوله: **{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ}** التوبة : ١١٥ ، ١١٦.

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع : أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور :

-منها : أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئناناً به فلا يكفر حينئذ لقوله تعالى : **{مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}** النحل : ١٠٦.

-ومنها : أن يغلق عليه فكره فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك .

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**لله أشدُّ فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها، ثم قال: من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح**).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ص (١٨٠) جـ (١٢) مجموع الفتاوى لابن قاسم: (وأما التكفير فالصواب أن من اجتهد من أمّة محمد صلى الله عليه وسلم وقصد الحق فأخطأ لم يكفر بل يغفر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول فشاقّ الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم فهو عاص مذنب ثم قد يكون فاسقاً وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته) اهـ .

وقال في (ص٢٢٩جـ ٣) من المجموع المذكور في كلامه له : (هذا مع أني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني أني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعمُّ الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا

بمعصية) وذكر أمثلة ثم قال: (وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين) إلى أن قال: (والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحد حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم يثبت عنده أو عارضاً عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً وكنت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: (**إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين ففعلوا به ذلك فقال الله : ما حملك على ما فعلت قال : خشيتك فغفر الله له**) فهذا رجل شكّ في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري بل اعتقد أنه لا يعاد وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك. والمتأوّل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بالمغفرة من مثل هذا) اهـ .

وبهذا عُلم الفرق بين القول والقائل والفعل والفاعل فليس كل قول أو فعل يكون فسقاً أو كفراً يحكم على قائله أو فاعله بذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– (ص١٦٥ جـ ٣٥) من مجموع الفتاوي: (وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولاً يطلق، كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه مثل من قال : إن الخمر أو الربا حلال ، لقرب عهده بالإسلام أو لنشوئه في بادية بعيدة أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى تثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها) إلى أن قال : (فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى: {**لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**} النساء : ١٦٥، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان) اهـ كلامه .

وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه .

ومن تبين له الحق فأصرَّ على مخالفته تبعاً لاعتقاده كان يعتقد أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق .

فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إماماً له يستضيء بنورهما ويسير على منهاجهما فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أوصى الله تعالى به في قوله: {**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**} الأنعام : ١٥٣.

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين وما سواهما إماماً لا تابعاً، وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى لا أتباع الهدى، وقد ذمّ الله هذه الطريق في قوله: {**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ**} المؤمنون : ٧١.

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب ويعرف شدّة افتقاره إلى اللّجوء إلى ربّه في سؤال الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف .

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه عالماً بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤاله يقول الله تعالى: **{وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ }** البقرة : ١٨٦.

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقاً واتبعه، ورأى الباطل باطلاً واجتنبه، وأن يجعلنا هداة مهتدين وصلحاء مصلحين، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب لنا منه رحمة إنّه هو الوهاب.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين –رحمه الله– رحمة واسعة.

رحم الله الشيخ رحمه واسعة و جزاه خير الجزاء على هذا البيان في كتابه وفي جميع كتبه وفي أشرطته . ونسأل الله جل وعلا أن يُعلي قدره وأن يرفع منزلته وأن يجزيه عن أمّة الإسلام خير الجزاء.

وهنا الشيخ –رحمه الله– لما ذكر الأسئلة الثلاثة التي يوردها من ينتصر للتأويل ويرى صحّة ذلك المسلك . و ذكر الجواب عليها.

يعني كيف تُخطِّئون التأويل وهو قول الأشاعرة وهم في الكثرة بنسبة كذا وإمامهم كذا، وقد قال بالتأويل من الأئمة والعلماء فلان وفلان . لما ذكر الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة أورد أمراً آخر قد يقوله بعض هؤلاء وهو:" فإن قال قائل : هل تكفِّرون أهل التأويل أو تفسِّقونهم ؟" وهذا في الحقيقة من خلط الأوراق الذي قد يكون مقصوداً من بعضهم وقد لا يكون مقصوداً . ويُقصد به التشنيع على أهل السنة واستعداء الناس عليهم وتهييجهم على عقيدة أهل السنة وهذا مسلك من مسالك أهل الأهواء في التشنيع على أهل الحق . ويلزمونهم بما هو ليس بلازم بقولهم ثم يجعلون هذا اللازم المدَّعى قولاً لأهل السنة . مثل ما يقول بعضهم: "إن أهل السنة يكفِّرون الأشاعرة "، كلمة "أهل السنة يكفرون الأشاعرة" بنوها على هذه اللوازم التي هم يبنونها ويفصلونها على أهل السنة ثم يجعلونها عقيدةً أو قولاً لأهل السنة والجماعة . وأيضاً في قضية الخلط بين التعيين والتعميم في الحكم يقول أهل السنة من قال كذا فهو كافر . هذا حكم على المقالة أما القائل فالحكم عليه مثل ما بيّن الشيخ –رحمه الله– بأنه يحتاج إلى توفُّر شروط وانتفاء موانع . قد كان شيخ الإسلام يقول لكبار المعتزلة ليس الاشاعرة يقول لهم :" لو قلتُ بقولكم لكفرت ولستم عندي كفاراً".

المقالة كفر لكن الحكم على القائل يحتاج إلى توفر شروط وانتفاء موانع . ولهذا نقل الشيخ –رحمه الله– عن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– شدة نهيه عن التكفير وقال:" الله يعلم أنني من أعظم الناس نهياً عن التكفير". ومع ذلك خصوم ابن تيمية يرمونه بأنه مُكفِّر ويُكفِّر المسلمين ، ومن يقرأ كتبه يجد صدق ذلك ووضوحه وفي كتبه –رحمه الله– وإنصافه وحسن تعامله . في "نقض التأسيس" في مقدمته ، كان يقول –رحمه الله– لما ذكر قول المعتزلة قال في رده عليهم :" لو قلت بقولكم لكفرت ولستم عندي كفاراً" ، لأنه هو عرف الحق وأما هم اشتبهت عليهم الأمور ولم يتبيَّن لهم الحق والهدى فلا يُكفَّرون وإنما يُبيَّن لهم وتُزال عنهم الشبهة وتُقام عليهم الحجة ، والله تعالى يقول: **{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ**

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى} قال: { **مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى** } وأما إذا اشتبه الهدى على الإنسان لا يُكفَّر ابتداءً و إنما يُبيّن له وتُقام عليه الحجة وتُزال عنه الشبهة ثم يكون ذلك .

ولهذا التكفير ليس لآحاد الناس وإنما للعلماء الراسخين الذين يُحسِنون إقامة الحجة وإزالة الشبهة وبيان الحق ، أما آحاد الناس فشأنهم الرجوع إلى العلماء ومعرفة الأحكام منهم .كما أنه تُعرف أحكام الصلاة وأحكام الطهارة وأحكام العبادات من العلماء فكذلك هذه المسائل الكبار العظيمة.

بعض الناس إذا سُئل في مسائل تتعلق بالطهارة يتورّع عن الإجابة حتى لو كان عنده معرفة أو شيء من المعرفة ، يتورع ويقول اسأل أهل العلم . لكن إذا سُئل عن التكفير لا يتورع ويبادر للكلام.

فمثل هذه الأمور العظيمة و المسائل الكبار يُحال فيها إلى أهل العلم الراسخين ، أهل العلم بكتاب الله وبطريقة إقامة الحجة ولا يُحكَم على معيّن بأنه كافر مُنتقِل من ملّة الإسلام إلا بأمرين ، ذكرهما الشيخ:

-الأول : أن يقوم الدليل الشرعي من الكتاب والسنة أنّ هذا الأمر كفر.

-والأمر الثاني: أن يَثبُت في حق المعيّن انطباق هذا الأمر عليه . فيحتاج إلى شيئين :

إلى الدليل الواضح البيّن من الكتاب و السنة ثم أيضاً انطباقه على المعيّن بالشروط المعتَبرة وأيضاً انتفاء الموانع المعتَبرة في أدلة الشرع، والمقالة قد تكون كفراً ولا يكون قائلها كافراً لوجود مانع من تكفيره، مثل ما أشار الشيخ، قد يقول مقالة الكفر مُكرَهاً. هذا لا يُكفَّر {**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ** }، وقد يكون قالها ذهولاً مثل ما جاء في الحديث: (**أخطأ من شدّة الفرح**) فثمة موانع ، وأيضاً ثمة شروط لإلحاق الوعيد وإلحاق التكفير و غير ذلك بالمعيّن.

فالمسألة لها ضوابطها والشيخ -رحمه الله- ذكر في هذه المسألة خُلاصةٌ بديعة وإشارات جميلة ونقل نقولاً نافعة جداً عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في شدّة النهي عن التكفير وعدم المسارعة إليه وأيضاً معرفة الضوابط المرعيّة في هذا الباب وختم -رحمه الله- بهذه الدعوة المباركة . ونسأل الله جلّ وعلا أن ينفعنا بما ذكره -رحمه الله- وأن يوفقنا لكل خير و أن يهدينا إلى سواء السبيل. وهذا آخر ما تيسّر من التعليق على هذا الكتاب المبارك كتاب "القواعد المثلى" للشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ، والوقت ضيّق والكتاب يحتمل البسط ويحتمل الإطالة ولكن الكتاب واضح لمن قرأه وتأمّله، والشيخ سبكه بعبارات جميلة وأسلوب بيّن وبأمثلة واضحة ، وأهل العلم يوصون بالعناية بالقواعد عموماً وبهذا الكتاب خصوصاً الذي هو حقيقة خلاصةٌ بديعةٌ في باب قواعد الأسماء والصّفات.

فنسأل الله جلّ وعلا أن يجزي مؤلِّف هذا الكتاب خير الجزاء وأن يوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح وأن يتقبل منا إنه سميع مجيب .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.